الاسرائيلية كانت تتوغل داخل الأراضي اللبنانية فتعتقل الشبان اللبنانيين وتقتلهم، على غرار ما جرى في قرية «يارون»، ثم تشترط على الأهالي تقديم المواد الغذائية والأطعمة(٣٠).

وتحت عنوان «مرجع كبير يسهل لصهيوني العودة إلى لبنان والعمل فيه رغم معارضة دوائر الأمن العام»، ذكرت صحيفة «النهار» خبرا يفيد أن اليهودي جوزف تراكان طلب تأشيرة دخول إلى لبنان، فرفضت مديرية الأمن العام إعطاءه التأشيرة «إلا أن مرجعا رسميا، طالما تغنّى بعروبة فلسطين، طلب إلى المديرية أن تكف عن مضايقة المتعهد المذكور بحيث يظفر بالتأشيرة، فاضطرت المديرية إلى التراجع، ونال تراكان التأشيرة ووصل إلى بيروت منذ ١٦ يوما حيث باشر أعماله كالعادة»(٣١). غير أن الأمر الملاحظ، أنه في نهاية سنة ١٩٤٩، شهد الموقف اللبناني الرسمي تحولاً ملحوظا من عمليات تهريب اليهود إلى فلسطين؛ فبعد أن كانت تلك العمليات تتم سرا، أو بالتواطؤ، بدأت السلطات اللبنانية تسمح علنا، بانتقال اليهود من لبنان إلى اسرائيل. ولذا فقد سمحت الحكومة لثلاثين عائلة يهودية بمغادرة الأراضي اللبنانية، فسافروا بطريق البر ورافقتهم قوات الدرك إلى الحدود حيث جرى تسليمهم إلى لجنة الهدنة الاسرائيلية(٣٢).

ومن الأهمية بمكان القول أن الاستياء الشعبي لوحظ، في هذه الفترة، ضد الممارسات الرسمية اللبنانية، كما أن المعارضة النيابية حجبت ثقتها عن الحكومة الجديدة زاعمة أن السبب في حجب الثقة يعود إلى موقف لبنان من القضية الفلسطينية. ففي ١٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٩، ناقش النواب البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح الجديدة، فأوضح النائب المعارض كميل شمعون موقف المعارضة بقوله: «... أن تلجأ الوزارة إلى بحث قضية فلسطين مرة اخرى، وما تواجهه الدول العربية من انشاء حكومة صهيونية على حدودها، فهي المسؤولة عن هذا الاهمال وعن خسارة هذه الجولة، وهي تتألف من اكثرية اشخاص يحملون مسؤولية هزيمة فلسطين، وبالتالي قيام دولة صهيونية، وهذا ما يحملنا على حجب الثقة عن هذه الحكومة». فما كان من رياض الصلح إلا أن دافع عن نفسه بقوله: «... أما بشأن فلسطين فإنني استمعت إلى مناقشات برلمانات عربية اخرى، فلم أسمع احدا من نوابها يحمل حكومته تبعة الفشل». ثم تساءل الصلح: فلماذا يأتي نواب لبنانيون يحملون الحكومة اللبنانية تبعة فشل الجميع، والتاريخ يشهد أن لبنان قام بقسطه من العمل المشترك(٣٣). وبالرغم من أن الحكومة اللبنانية تعتبر مقصرة في قضية فلسطين على غرار بقية الدول العربية، غير أن عقدة الوصول إلى منصب رئاسة الجمهورية كانت تتحكم بالنائب المعارض كميل شمعون الذي اشتدت معارضته بعد سنة ١٩٤٨، لا سيما بعد تجديد ولاية الرئيس بشارة الخوري، وبالرغم من أن كتلة المعارضة النيابية حجبت الثقة، غير أن الحكومة استطاعت نيلها من الاكثرية النيابية الموالية للحكم.

خاتمة

ويمكن أن نستخلص، في ختام هذه الدراسة، بعض النتائج التي نوردها كما يلي: